

الإستراتيجية المستقبلية لاستدامة النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلب أسعار النفط العالمية

د. جبارة مراد *

الملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الخيارات والبدائل الكفيلة برسم استراتيجية واضحة المعالم لتحقيق استدامة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تتأثر بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط وما تمثله من مخاطر بارزة على آفاق الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى تبنت السلطات العمومية عدة برامج اقتصادية بدءاً ببرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وبرنامج النمو الاقتصادي إلا أن هذه البرامج لم تتمكن من ضمان استدامة النمو الاقتصادي إذ تبين ذلك من خلال تأثيرات الأزمة النفطية الأخيرة على تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يحتم على السلطات المعنية تبني إستراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف استدامة النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: أسعار النفط، النمو الاقتصادي المستديم، الإنفاق العام، القطاع النفطي

Abstract: In this paper, we aim to highlight the most important options and alternatives to formulate a clear strategy for achieving the sustainability of Algeria's economic growth rates, which are closely affected by the fluctuations in oil prices and the significant risks they pose to the prospects of the national economy. In order to achieve this endeavor, the public authorities have adopted several economic programs, starting with the economic recovery programs, supporting growth and economic growth program. However, these programs have not been able to ensure the sustainability of economic growth, as evidenced by the effects of the recent oil crisis on slowing economic growth. To adopt an ambitious and clear strategy for the achievement of sustainable economic growth.

Keywords: oil prices, sustainable economic growth, public spending, oil sector

* د/ مراد جبارة، أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

مقدمة:

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، وترجع الدراسات الكلاسيكية مسلسل النمو إلى عاملي العمل والرأسمال؛ إلا أن الأبحاث الحديثة والمتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل إضافية، هذه النظريات ترى أن نسبة النمو الاقتصادي المستديم صورة تطبيقية لهذه السياسات الاقتصادية تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية.

تواجه الجزائر في هذا الخصوص تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادها المفرط على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على اقتصادها، حيث يشكل المورد الأساسي لموازنتها، وكذلك المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات، إضافة إلى أنه يشكل جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن ارتباط النشاط الخاص الإنتاجي والخدمي بالإنفاق الحكومي الذي هو بالأساس محدد بالمداخيل النفطية، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن تراجع قوتها الشرائية لفترات ممتدة من الزمن، وهو ما يجعل معدلات النمو الاقتصادي تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، لذا وجب البحث عن إستراتيجية تنموية تضمن استدامة النمو الاقتصادي وعدم تذبذبه وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط. انطلاقا مما سبق يتبادر لنا التساؤل

الرئيسي التالي:

ما هي أوجه الإستراتيجية الداعمة لاستدامة النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلب أسعار النفط العالمية؟

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي المستديم ؟
 - ما طبيعة العلاقة التي تربط معدلات النمو بأسعار النفط في الجزائر؟
 - ما مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر؟
 - ما هي أهم الآليات الكفيلة لتحقيق دعائم الإستدامة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:
- النمو المستديم هو الذي يتميز بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستقرارها واستمرارها لمدة زمنية أطول.
 - ترتبط معدلات نمو الناتج المحلي ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط وهذه العلاقة بديهية بالنسبة للجزائر والتي تعكس أهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
 - يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بعدم الإستدامة .
 - يتطلب ضمان استدامة النمو في الجزائر الاستثمار بفعالية في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والبحث والتطوير، وإصلاح دور الحكومة نحو حماية الملكية الفكرية وتحسين التشريعات والحفاظ على الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية.

● **هدف البحث:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل جوانب استدامة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، ومن ثم اقتراح أهم الآليات الكفيلة برسم استراتيجية واضحة لضمان إستدامة

النمو الإقتصادي في الجزائر وفك ارتباطها المفرط بتقلبات أسعار النفط، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز انعكاس تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.
- تقييم أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على استدامة النمو الاقتصادي.
- إبراز أهم الآليات التي من شأنها ضمان استدامة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.
- **أهمية البحث:** يستمد هذا الموضوع أهميته من كون أن الإقتصاد الجزائري يعاني خلافا هيكليا جراء الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الإقتصادي، وبذلك فإن تبني إستراتيجية مستقبلية لضمان استدامة معدلات النمو واستقرارها بعيدا عن تقلبات أسعار النفط يعتبر خيار إستراتيجيا للجزائر لأجل فك ارتباطها المفرط بقطاع النفط
- **أقسام البحث:** وبهد الإلمام بجوانب هذا الموضوع يمكن الاعتماد على المحاور التالية:
 - أولاً: ماهية النمو الاقتصادي المستدام ومحدداته.
 - ثانياً: تحليل تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.
 - ثالثاً: تطور النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
 - رابعاً: تقييم أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على استدامة النمو الاقتصادي
 - خامساً: نحو إستراتيجية مستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم في الجزائر

أولاً: النمو الاقتصادي المستدام وخصائصه

قبل التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي المستدام لابد من الإشارة أولاً إلى مفهوم النمو الاقتصادي بشكل عام، لكي نستطيع بعدها تحديد المفهوم الدقيق للنمو الاقتصادي المستدام ومن ثم التطرق إلى أهم الخصائص للاقتصاديات التي تتميز به:

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وذلك حسب وجهات نظر الاقتصاديين

- وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في فترة تحديد التعريف ونذكر من أهمها:
- يعتبر P. A. Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه¹. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"
- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان².
- كما يمكن للنمو أن يكون مصاحباً للتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان،

بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي³.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت (Simon Kuzent) - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

هذا التعريف يتضمن مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.

- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية⁴.

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁵.

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج⁶.

2- تعريف النمو المستدام: عرفت لجنة النمو والتنمية النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر، ولاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصادات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريباً في كل عقد من الزمن⁷. ويوجد ثلاثة عشر اقتصاداً حقق بالفعل

النمو المستديم⁸، فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب⁹.

فعندما نمت اليابان على وتيرة النمو المستديم رأى البعض بأنها حالة خاصة مدفوعة برغبة اليابان في استعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما لحقت بها كل من هونج كونج (الصين)، تايبوان (الصين)، سنغافورة و كوريا تم اعتبارها بلدان صغيرة الحجم جدا، و عندما تفوقت الصين إلى جانب بلدان أخرى من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط وأوروبا الناشئة، تأكدت كل الاقتصادات أن بإمكانها تحقيق النمو المستديم في المدى الطويل إلا أن الأمر يتطلب تشخيص عوامل نجاح هذه البلدان باعتبارها نماذج يمكن محاكاتها.

وبالرغم أن الدول الآسيوية تمثل أكثر من ثلاثة أرباع هذه الحالات - أربعة منها تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي - إلا أنها تضم بلدان نامية مختلفة، أي أن هذه الحالات تتسم بتنوع ملحوظ، و أن بعض هذه البلدان غنية بالموارد الطبيعية (بوتسوانا، البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، عمان و تايلاند)، كما تتضمن هذه العينة بلدين أحدهما يزيد عدد سكانه كثيرا على مليار نسمة (الصين) وآخر يقل عدد سكانه عن نصف مليون نسمة (مالطا).

3- خصائص اقتصادات النمو المستديم: تتباين اقتصادات النمو المستديم من حيث خصائصها المميزة - يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى وهو ما سلكه صانعو السياسات في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستدامة للنمو الاقتصادي - ومنها¹⁰:

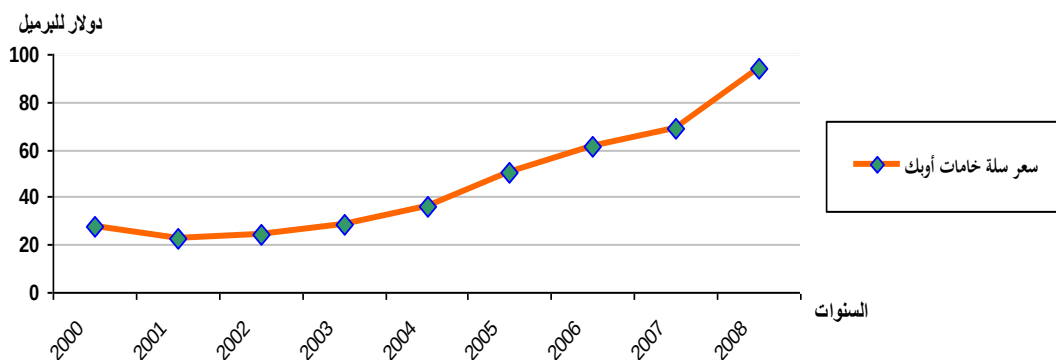
- يتميز النمو المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن.
- إن تحقيق معدل نمو 7% سنويا ومتواصل على مدى ربع قرن أصبح أمرا ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين لأن الاقتصادات العالمية أصبحت أكثر انفتاحا، كما سمح للاقتصادات سريعة النمو باستيراد التقنيات والأفكار والمعرفة الفنية من باقي دول العالم.
- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو المستديم واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصادات في المستقبل، فتحقيق نمو مستديم ليس أمرا مستحيلا وإنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.
- لا يتحقق النمو المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية ومن القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم و بأسلوب تفكير عملي يتسم بالمرونة.
- إن تحقيق النمو المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصادات من أجل الانطلاق في النمو و البعض الآخر يخفق في ذلك، و في المقابل تنمو اقتصادات أخرى بسرعة لكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.
- إن النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته و لكنه يساعد في تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد و المجتمع كمكافحة الفقر، إتاحة فرص عمل، زيادة الدخل و المساهمة في توفير الخدمات العامة كالتيعليم و الصحة، فتاريخ الفكر الاقتصادي لم يظهر أي سبيل آخر غير النمو حقق هذه الأهداف.

- يعتبر هدف النمو المستديم من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية، فهو شرط ضروري و إن كان غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة.
- يمكن للاقتصادات التي تحقق نمو مستديم أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخل و انعدام المساواة، فالنمو المستديم ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر.
- يمكن توصيف عدة مجالات تتشابه فيها اقتصادات النمو المستديم و التي كانت حاسمة في حفاظها على معدلات نمو مرتفعة و لفترات زمنية طويلة، فاستفادت من الاقتصاد العالمي من خلال استيرادها التقنية و الأفكار و المعرفة من بقية العالم بحيث أدى تدفق المعرفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، و من الطلب العالمي الذي وفر لها سوقا واسعة و مرنة لتصريف منتجاتها و أتاح لها مجال للتخصص خاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبالتالي زيادة صادراتها، و حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي، كما حققت معدلات مرتفعة للدخار و الاستثمار و تركت الأسواق تقوم بتخصيص الموارد، و كانت لها حكومات ملتزمة تتسم بالمصداقية و الحكم الرشيد.

ثانيا: تحليل تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل. إلا أنها أخذت منحاً تصاعدياً بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2008 منتقلتنا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره 41.21%، ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و 2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف حيث تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة وخاصة خلال النصف الأول من عام 2008، عندما تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك حاجز 130 دولار للبرميل.

الشكل (01): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2008.

لقد توافرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع غير المسبوق الذي شهدتها الأسعار، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة. ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيما يلي:

- يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة، وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008، حيث انتقل من 2.2% عام 2001 إلى 5.2% سنة 2007¹¹.

- لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط¹². حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقياً، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والاسمية.
- لقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية. هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته منذ 2002 إلى غاية المنتصف الأول من 2008.

- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.

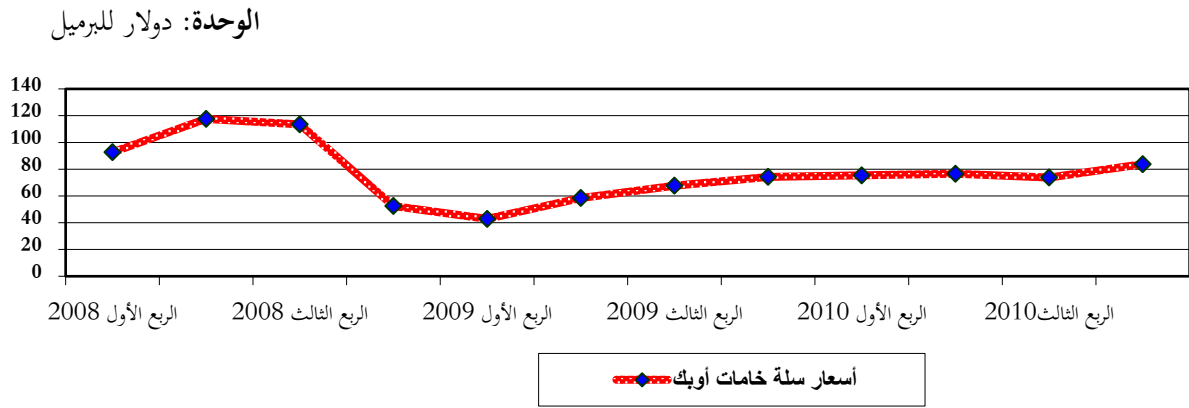
- ضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقدين الماضيين، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة.

- تزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تتردد حول أية مخاطر تهدد بانقطاع الإمدادات بفعل الظروف الطبيعية أو الجيوسياسية خلال الفترة 2000-2008.

ومع ظهور بؤر تفاقم الأزمة المالية وتعاضم الهواجس المتعلقة بها، واجهت أسواق النفط تحديات جمة، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعاً متتالية، الأمر الذي سبب تراجعاً حاداً لأسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009. والجدير بالذكر أن مقدار

انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008 (131.2 دولار للبرميل في يونيو) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر وهو 38.6 دولار للبرميل، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض بلغ 70.6%^{13c}.

الشكل رقم(02): تطور متوسط الأسعار الربع سنوية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2010-2008



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة (أوبك)، 2010-2008.

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 -رغم الاتجاه التصاعدي- جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.4 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61 دولار للبرميل، ويمثل ذلك تراجعاً نسبته 33.4% أي بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل.

قد ساعد التعافي العالمي في توفير الأساس لانتعاش قوي في الطلب على البترول وخصوصاً في الأسواق الصاعدة وارتفع متوسط سعر البترول من 60.9 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010، ومع تداول أسعار البترول في حدود نطاق الارتياح الذي يتراوح بين 70 و 80 دولار للبرميل، وجدت أوبك صعوبة في الحد من الإنتاج خلال عام 2010 بالرغم من الشواغل تجاه ارتفاع مستويات المخزون، وقد تراجع الالتزام بحصص أوبك، وارتفاع الإنتاج بحوالي 2% سنة 2010. واستمرت أسعار النفط بعدها بالارتفاع إلى أن سجلت مستويات قياسية حيث انتقلت من متوسط سنوي قدره 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 إلى مستوى 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 وهو أعلى متوسط سنوي على الإطلاق، لتستقر عند مستوى 105.9 سنة 2013.

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل منخفضاً بنسبة 9م مقارنة بعام 2013. وقد واصلت الأسعار انخفاضها لسنة 2015 لتصل إلى أقل من مستوياتها لسنة 2005،

حيث ترواحت المعدلات الشهرية لسلة خامات أوبك ما بين 33.6 و 62.2 دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي لعام 2015 مستوى 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاض بنسبة 48.5 مقارنة بعام 2014. كما عرفت سنة 2016 مزيدا من الانخفاض في الأسعار حيث ترواح النطاق سعري ما بين 26.5 و 51.7 دولار للبرميل خلال أشهر العام، وبلغ المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك 40.7 دولار للبرميل وهو ما يشكل نسبة انخفاض قدرها 17.8% مقارنة بسنة 2015.

الجدول (1): تطور أسعار سلة خامات أوبك الربع سنوية للفترة 2011-2016. الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2011				2012			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
سعر البرميل	101.1	112.3	108.5	107.9	117.4	106.8	106.6	107.3
السنة	2013				2014			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
سعر البرميل	109.5	100.9	106.9	106.5	104.7	105.9	100.8	73.4
السنة	2015				2016			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
سعر البرميل	50.3	59.9	48.2	39.7	30	42.3	42.9	47.6

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017

ومن أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 وإلى غاية نهاية 2016 ما يلي:¹⁴

- استمرار وفرة الإمدادات العالمية، وبخاصة مع بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي، وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة أوبك بلغت 2.6 مليون برميل يومي خلال عامي 2014 و 2015.
- تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، حيث تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، كما اتخذت الحكومة الصينية خلال الأعوام الأخيرة، توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.
- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجه لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

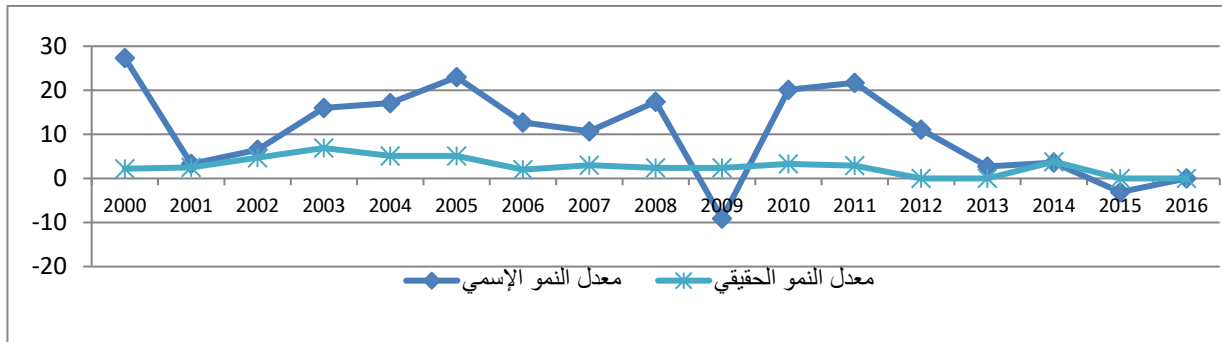
- ارتفاع مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة حيث ارتفع بحوالي 3.4% مقارنة بمستويات عام 2015، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسؤولة وحدها عن نحو 22.1% من هذه الزيادة.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ عام 2014، الأمر الذي ساهم في خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم. وفي هذا السياق وصل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2016 إلى أعلى مستوى له منذ 14 عام، أي منذ شهر ديسمبر 2002.
- كان لعامل المضاربة دور كبير في انخفاض أسعار النفط، وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014 في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة.

ثالثا: تطور النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

إن الهدف من هذا المحور هو تحليل معدل النمو في الجزائر ومحاولة ربطه مع أهم المصادر التي تحققه، في البداية نقوم بمقارنة معدل النمو الجاري مع معدل النمو الحقيقي في الجزائر لأن الأصل في القيمة الحقيقية وليس القيمة الجارية، ثم نقوم بدراسة العلاقة ما بين تطورات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي، وأخيرا نحاول معرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر وبذلك معرفة مصادر هذا النمو.

1- تحليل معدلات النمو الاقتصادي الاسمية والحقيقية في الجزائر

الشكل قم (03): تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد منشورات الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S.).

من خلال المنحنى نلاحظ وجود استقرار نسبي في معدلات النمو الحقيقي في حين تتميز معدلات النمو الاسمية بعدم استقرار فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا ، كما نلاحظ بأن معدلات النمو الاسمية بعيدة جدا من معدلات النمو الحقيقية وذلك في أغلب فترات الدراسة، وهذا ما يعكس أن الزيادة في قيمة الناتج الاسمي هي زيادة تضخمية وليست زيادة حقيقية.

إن ملاحظتنا لعدم استقرار واستدامة معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه المستمر يقودنا إلى البحث عن أسباب عدم الاستقرار، وكذلك البحث عن الطريقة التي يمكننا من خلالها الحفاظ على معدلات نمو حقيقية موجبة ومستدامة.

2- تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سنوية متباينة خلال الفترة 2000-2016 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط التي مارست بدورها تأثيرا مباشرا على العائدات النفطية. حيث يبين الشكل (6) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتغير نزولا وصعودا تبعا لتغير معدل نمو العائدات النفطية وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي ومعدل نمو العائدات النفطية، وما يؤكد هذه النتيجة المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة بديهية بالنسبة للجزائر والتي تعكس أهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(2): تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنة	العائدات من الصادرات النفطية للجزائر (مليون دولار)*	أسعار النفط (دولار للبرميل)*	التغير في العائدات النفطية (%)	معدل نمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)**	معدل التغير في أسعار النفط (%)
2000	14204	27.6	-	-	-
2001	11,736	23.1	-17.37	3.3	-16.30
2002	12,370	24.3	5.4	6.5	5.19
2003	12,300	28.2	-0.5	16.00	16.04
2004	13,862	36.0	12.7	17.1	27.65
2005	21029	50.6	51.7	23.0	40.55
2006	26925	61	28.03	12.7	20.55
2007	29392	69.1	9.16	10.7	13.27
2008	38543	94.1	31.13	17.4	36.18
2009	21497	61.0	-44.22	-9.1	-35.17
2010	28089	77.4	30.66	20.1	26.88
2011	37289	107.5	32.75	21.7	38.89
2012	34662	109.5	-7.04	11.1	1.86
2013	29807	105.9	-14	2.7	-3.28
2014	26976	96.2	-9.49	3.6	-9.16
2015	13661	49.5	-49.35	-3.1	-48.54
2016	11352	40.7	-16.9	4.2	-17.78

المصدر: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2000-2015.

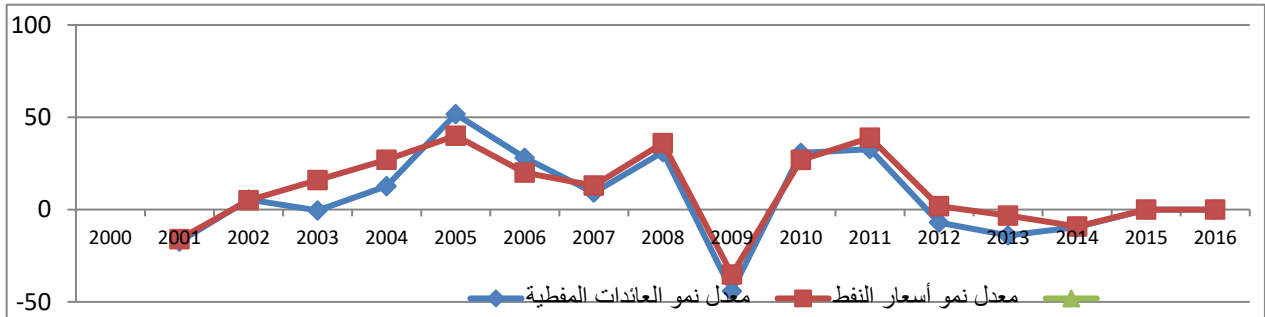
- ** منشورات الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016، شهدت العوائد السنوية من صادرات النفط الخام للجزائر تطورا ملحوظا، إذ انتقلت من حوالي 14.204 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 26.976 مليار دولار خلال عام 2014. ولقد كان التطور في حجم العوائد متلازما مع التطور في الأسعار في أغلب الحالات، حيث تناسب مقدار التغير في حجم العوائد السنوية من صادرات النفط الخام طرديا مع التغير في الأسعار، إذ تزايدت العوائد بوتيرة أعلى خلال الفترة 2003-2005 مسجلنا أعلى زيادة في العوائد النفطية خلال هذه الفترة عام 2005 بمقدار 7.167 مليار دولار أي بزيادة نسبتها

51.7% عن مستويات 2004، ولقد تزامن ذلك مع الوتيرة التصاعدية لمعدلات نمو الأسعار والتي شهدت ذروتها سنة 2005 بنسبة 40.55%، ثم انخفضت وتيرة الزيادة في العائدات النفطية عندما انخفضت وتيرة الزيادة في الأسعار سنتي 2006 و2007، وحققت عوائد صادرات النفط الخام للجزائر زيادة لها سنة 2008 بحوالي 9.151 مليار دولار وذلك تناسبا مع تزايد المعدل السنوي لسلة خامات أوبك بحوالي 25 دولار للبرميل. ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط بنسبة 35.17% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، انخفاض في قيمة العائدات من صادرات النفطية الجزائرية بنحو 17.04 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرها 44.22% مقارنة مع عام 2008. زرع تعافي أسعار النفط وتسجيلها لمستويات قياسية خلال الفترة 2010-2013 عرفت العائدات النفطية مستويات مرتفعة لامست مستوى 289.37 مليار دولار سنة 2011. ومع انخفاض أسعار النفط بعد دخول السوق النفطية في أزمة جديدة سجلت العائدات النفطية انخفاضا كبيرا خلال فترة 2014-2016 فاق 18.45 مليار دولار.

الشكل رقم(4): العلاقة بين معدلات نمو العائدات النفطية ومعدلات نمو أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

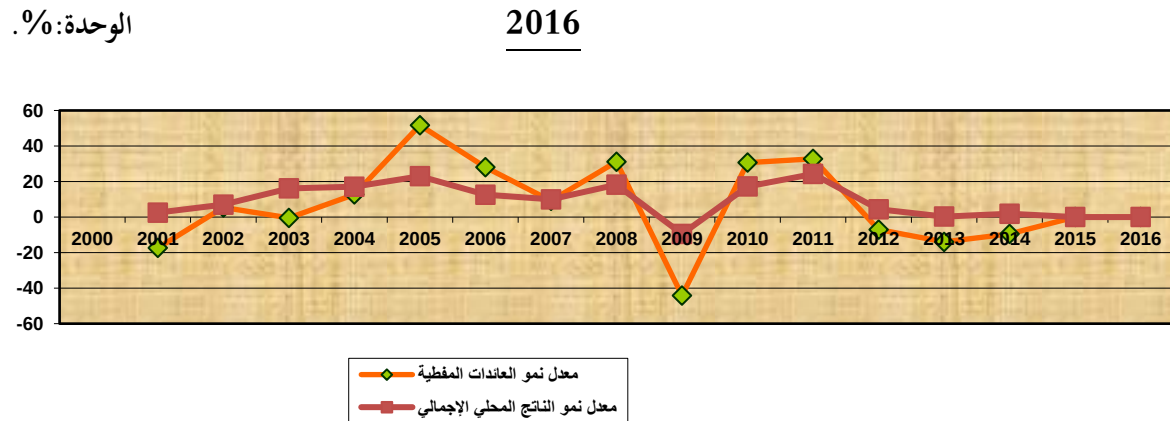
الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(1)

من خلال الشكل (5) نلاحظ عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا وذلك تبعا لتغيرات العائدات النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وبذلك يمكن الجزم بأن قطاع المحروقات هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار تغيرات معدل النمو الاقتصادي تتبع تغيرات معدل نمو العائدات النفطية، فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدل النمو العام يزداد تبعا لذلك. وعليه كنتيجة عامة النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط أساسا بقطاع المحروقات أي بأسعار البترول فهي المتحكم في تغيراته، وبالتالي فالحديث عن نمو اقتصادي مستدام وغير متذبذب يقودنا لدراسة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال مساهمة كافة القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (5): العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

3- مساهمة قطاع المحروقات وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي : لمعرفة أهم القطاعات المحركة

للمنمو الاقتصادي في الجزائر نقوم بدراسة لتطور مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الجزائري في الناتج المحلي ثم نقوم بدراسة معدلات نمو هذه القطاعات

الجدول رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

الوحدة: مليون د.ج

القيم المضافة السنوات	الزراعة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	بناء و أشغال عمومية	خدمات
2000-2005	9.00	6.67	37.20	8.12	29.82
2006-2010	7.9	5.17	40.14	9.38	31.24
2011	8.1	4.6	35.9	9.1	36.4
2012	8.8	4.5	34.2	9.2	36.7
2013	9.8	4.6	29.8	9.8	38.4
2014	10.8	5.0	27.0	10.8	41.7
2015	11.6	5.4	18.8	11.5	44.6
2016	12.3	5.6	17.4	11.9	45.2

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S

إن الجدول السابق يبين بأن في كل السنوات قيمة الإنتاج في قطاع المحروقات هي الأكبر، وعليه يمكن أن يكون هذا القطاع هو المحرك والمتحكم في النمو الاقتصادي الكلي، كما أنه من الواضح أن تقلبات مساهمة هذا القطاع على المدى القصير هو رهن تقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض سنة 2016 إلى 17.4% نتيجة تراجع أسعار النفط، في حين أنه وخلال الفترة 2000-2012 قد شهد قفزة نوعية بتخطيه حاجز 40% نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وبهذا فإن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل مفرط بقطاع المحروقات ولم تستطع الجهود المبذولة في سبيل دعم القطاعات خارج قطاع

المحروقات في تنوع الاقتصاد الوطني، كما يعكس تراجع مساهمة القطاع الصناعي والفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة مساهمة القطاع الخدمي تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي¹⁵، والذي يتمثل في تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بزيادة وتوسع القطاعات خارج التبادل التجاري. و للتفصيل أكثر سنقوم بحساب معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات ومعدل نمو باقي القطاعات، ونقارنهما بمعدل النمو الاقتصادي الكلي كما يلي:

الجدول (4): علاقة النمو الاقتصادي بنمو قطاع المحروقات وباقي القطاعات الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي	3.3	6.5	16.0	17.1	23.0	12.7	10.7	17.4
قطاع المحروقات	-10.7	2.3	26.8	24.1	44.5	15.8	5.3	22.3
باقي القطاعات الأخرى	12.3	6.7	11.4	13.6	9.8	11.6	13.0	15.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	-9.1	20.1	21.7	11.1	2.7	3.6	-3.1	4.2
قطاع المحروقات	-37.8	34.5	25.4	5.6	-10.3	-6.2	-32.7	-3.5
باقي القطاعات الأخرى	14.2	14.8	20.2	13.0	8.8	8.6	7.8	6.8

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S

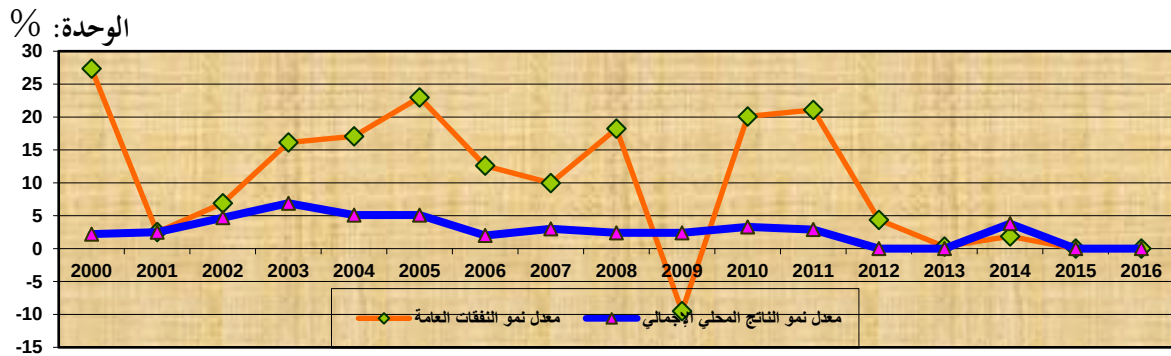
من الجدول أعلاه يمكن الجزم بان قطاع المحروقات هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار تغيرات معدل النمو الاقتصادي تتبع تغيرات معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات وذلك خلال كامل السنوات. فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدل النمو العام يزداد تبعاً لذلك. أما باقي القطاعات فلا نستطيع ملاحظة العلاقة الطردية بين نمو إنتاج القطاعات والنمو الاقتصادي العام ففي كثير من السنوات نلاحظ علاقة عكسية بين نمو هذه القطاعات والنمو الاقتصادي العام وهذا ما يدل على أن هذه القطاعات مثبطة للنمو الاقتصادي في كثير من السنوات. وعليه كنتيجة عامة النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط أساساً بقطاع المحروقات أي بأسعار البترول فهي المتحركة في تغيراته، وعليه فالحديث عن نمو اقتصادي مستدام وغير متذبذب يقودنا لدراسة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والذي هو كذلك غير مستقر فهو متذبذب وغير مستقر، فكيف يمكن الحفاظ على معدلات نمو موجبة ومستدامة من خلال رسم إستراتيجية اقتصادية واضحة.

رابعاً: تقييم أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على استدامة النمو الاقتصادي

دأبت الدراسات التي ترد تحت ما يسمى بالأدب الاقتصادي التنموي على إقامة علاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، وكأن النمو دالة في متغيرات عديدة يأتي في مقدمتها الإنفاق العام، حيث يتطلب النمو الاقتصادي

حصول إنفاق سواء كان استثماريا أو استهلاكيا من أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن العلاقة الموجبة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تلازم الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن ما يميز الدول الريفية والتي تعتبر الجزائر واحدة منها عن البلدان الأخرى، هو وجود الريع النفطي الذي يجعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة. ولتبيان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر نستخدم مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (6): تطور العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ونمو النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

من خلال تتبع مسار العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الاسمي ونمو النفقات العامة يتبين الارتباط المتلازم بينهما في أغلب فترات الدراسة، إذ يعد رفع النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (بين سنتي 2001 و 2004) ودعم النمو الاقتصادي (بين سنتي 2005 و 2009)، باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن تسمح بانطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة. ولتحقيق هذا الهدف فقد أعدت الحكومة هذه البرامج وفقا للنظرية الكنزية المتعلقة برفع الطلب الكلي الفعال، إذ أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي¹⁶.

فالبرنامج الأول (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% ، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى لا يتسع المجال لذكرها.

أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي من جهة ومساعد على تحسين مستوى معيشة السكان من

جهة أخرى وذلك بتنمية البنية التحتية للبلاد، لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري و الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي قفزة كبيرة خلال الفترة 2000-2008 حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بنسبة 13.16% وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة والتي بلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال نفس الفترة بما يقدر بـ 17.19%، إلا أن انخفاض معدلات نمو النفقات العامة لسنة 2009 والتي بلغت نسبتها 1.31% والمتأثرة بانخفاض الموارد المالية بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط، قد أدى إلى تسجيل أول معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بـ (-9.5)، ومع عودة ارتفاع معدل نمو النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014 عادت معدلات نمو الناتج بدورها للارتفاع.

أمام الوضع السائد والمتميز بآثار الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني، اتخذت السلطات المعنية إجراءات عديدة ومتنوعة للتصدي لانخفاض القوي لأسعار النفط خلال الفترة 2014-2016، وتحييد آثاره القوية على الاقتصاد الجزائري اتخذت تدابير حاسمة لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ 2015 بـ 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%¹⁷. وقد شملت إجراءات التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي الأم الذي أدى إلى تباطؤ في النمو الإقتصادي خلال سنتي 2015 و 2016

وبالتعمق أكثر في تحليل العلاقة بين نمو النفقات العامة والنمو الاقتصادي من خلال استعمال مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الناتج المحلي الحقيقي ونسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، يتبين أن النفقات العامة في الجزائر لم يكن لها الدور الحاسم في التأثير في معدلات النمو الحقيقية، وذلك على الرغم من ارتفاع تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الأهمية التي تكتسيها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد هذا الاستنتاج هو أنه على الرغم من تسجيل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب معتبرة خلال الفترة 2007-2010 تراوحت ما بين 33.4% و 46.6% إلا أن معدلات النمو الحقيقية تراوحت ما بين 2.4% و 3.3% فقط. ومن خلال ما سبق، يتبين أن العلاقة بين النفقات العامة ونمو الاقتصاد الحقيقي قد أخذت شكلا عشوائيا ولم يكن لها دورا حقيقيا في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد تتمثل في تحقيق معدلات نمو مستدامة ومستقرة.

خامسا: نحو إستراتيجية مستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم في الجزائر

بتطبيق استراتيجية متوسطة الأجل تتألف من مراحل جيدة لتتبع للإصلاح الهيكلي الشامل، يمكن إعادة توزيع الموارد حسب إشارات السوق-على أن يستند ذلك إلى عملية تستهدف تقوية الوضع الهيكلي للميزانية العامة-ومن ثم تيسير النمو السريع والمستدام، وفيما يلي يمكن تطبيق عناصر هذه الإستراتيجية من خلال النقاط التالية:

1-ضبط أوضاع المالية العامة: وذلك من خلال تقوية هيكلها لضمان استمرارية المالية العامة في الأجل الطويل بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية الخاصة بتحقيق العدالة بين الأجيال، وتحصين الاقتصاد ضد صدمات معدلات التبادل التجاري، وتحسين الحوافز المساعدة على نمو القطاع الخاص، ويتطلب هذا خفض الإعانات المالية وتوجيهها لمستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، واعتماد نظام ضريبي حديث، وخفض المصروفات الجارية، وإعادة توجيه النفقات صوب تكوين رأس المال البشري والمادي معا، وإضافة إلى ذلك يتعين وضع سياسة مالية عامة في إطار متوسط الأجل بافتراض سعر متحفظ للنفط، وهو منهج من المرجح أن يؤدي إلى الحد من اعتماد النفقات على الإيرادات النفطية في الأجل القصير وإلى تكوين مدخرات احترازية لمواجهة الصدمات الخارجية¹⁸.

2-دعم القطاع الخاص: وذلك عن طريق إصلاحات قانونية ومؤسسية إلى جانب خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، ويتطلب ذلك عدة خطوات تتمثل فيما يلي:¹⁹

✓ زيادة تخفيف الضوابط والقيود على استثمارات القطاع الخاص، اعتماد معاملة موحدة لجميع المستثمرين-بما في ذلك المستثمرون الأجانب- وضمان حقوق الملكية لإرساء نظام سوق تنافسي كفى.

✓ وضع إطار واضح التحديد لخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة من أجل ضمان ثقة الأسواق، والتعجيل بتصحيح التباعد بين الأسعار القائمة على السوق وأسعار المدخلات والمخرجات-بما في ذلك أسعار المرافق العامة والتمويل طويل الأجل وغيرها من الخدمات التي يقدمها القطاع العام- بغية تخفيض الإعانات المالية وتوجيهها إلى مستحقيها.

✓ تحرير التجارة والمنافسة المحليتين من الممارسات التقييدية التي ربما تكون قد تسببت في تثبيط استثمارات القطاع الخاص.

3-تفعيل دور الاستثمار الحكومي: مع الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 دخلت الجزائر في مرحلة ثانية للسياسة المالية حيث أصبحت تعتمد على سياسة مالية توسعية وخاصة في جانب الإنفاق الاستثماري العمومي ، وبالتالي أصبحت إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تعتمد على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته. وقد كان لهذه البرامج الاستثمارية أثرا على النمو الاقتصادي وخاصة في بعض القطاعات كقطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات، ولكن هذه القطاعات غير كافية باعتبارها قطاعات خاضعة لحجم النفقات العمومية المخصصة لها. أما القطاع الزراعي كما رأينا فمعدلات نموه تبقى متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حسب الظروف المناخية لكل سنة.

وبهذا فإن الاستثمار الحكومي يعتبر أحد العناصر المهمة لمواجهة التحديات طويلة الأجل، فإذا حقق الإنفاق الاستثماري الحكومي المحلي عائدا في المستقبل، يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير طريقة حساب العجز المالي في القطاع غير النفطي تبعا لفرضية الدخل الدائم، مما يؤدي إلى عجز أولي أكبر في القطاع غير المعتمد على النفط

مقارنة بالعجز الذي تشير إليه فرضية الدخل الدائم، فقد يكون من الأمثل أن يوجه جزء من المدخرات إلى رأس المال العام والخاص بدلا من توجيهه إلى مراكمة أصول أجنبية²⁰

4- تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات: ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة وكذلك البيئة المحيطة بها والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة ون ثم قياس مستواها وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءا هام من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات والحاكمة من العوامل المحددة لتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون²¹.

5- تبني سياسة التنويع الاقتصادي: يعتبر التنويع الاقتصادي هو شعار المردد والقول المأثور في السياسة الاقتصادية للبلدان النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وذلك منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات، وقد اتبعت هذه الإستراتيجية خلال العقدين الماضيين، كهدف إستراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية المتصلة بدورها بعدم الاستقرار في أسعار النفط. ولذلك يعني التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول النفطية على أنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليل دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وبالرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي، ورغم إنجازات العقود الثلاثة الماضية، إلا أن النفط مازال يلعب الدور المسيطر على اقتصاد الجزائر، ولا يزال المسهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وأن معدلات نمو هذا الأخير تربط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، وبذلك فإنه لا يزال أمام الجزائر العديد من التحديات إذا ما أرادت التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره على اقتصادياتها مستقبلا. وانطلاقا مما سبق فإن نطاق التنويع الاقتصادي يشمل ما يلي:²²

- تطوير البنى التحتية، المادية والاجتماعية كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي.
- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الشركاء التجاريين.
- تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، تستفيد من مزية المنطقة النسبية من الموارد النفطية.
- تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي، وفي المرحلة الأخيرة السياحة.

- تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر كعامل من عوامل النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع الخاص. ويتصل اتصالا وثيقا بالأهداف المبنية أعلاه التركيز على التعليم والتدريب، وتنمية القوى العاملة المحلية، لاسيما بالنظر إلى التزايد السريع في عدد العمال الأجانب، والمخاوف الناشئة من أضرار الاعتماد الشديد على اليد العاملة الأجنبية.

خاتمة:

إن خاصية عدم استقرار والاستدامة والتذبذب المستمر التي تتميز بها معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب إيجاد السبل التي تضمن الحفاظ على معدلات نمو حقيقية موجبة ومستدامة وذلك من خلال تبني إستراتيجية تنموية مستقبلية تقوم على التوجه نحو توظيف سياسات التنوع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات الوطنية. وكذا تقوية هيكل الميزانية العامة لضمان استمراريتهما في الأجل الطويل بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية الخاصة بتحقيق العدالة بين الأجيال، وتحسين الاقتصاد ضد صدمات معدلات التبادل التجاري. وقد تمكنا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تتميز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بعدم الإستدامة والاستقرار فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا وذلك تبعا لتغيرات العائدات النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.
- يعتبر قطاع المحروقات هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار تغيرات معدل النمو الاقتصادي تتبع تغيرات معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات وذلك خلال كامل السنوات. فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدل النمو العام يزداد تبعا لذلك.
- لا نستطيع ملاحظة العلاقة الطردية بين نمو إنتاج القطاعات خارج القطاع المحروقات والنمو الاقتصادي العام ففي كثير من السنوات نلاحظ علاقة عكسية بين نمو هذه القطاعات والنمو الاقتصادي العام وهذا ما يدل على أن هذه القطاعات مثبطة للنمو الاقتصادي في كثير من السنوات.
- تبين لنا من تحليل العلاقة بين نمو النفقات العامة والنمو الاقتصادي أن النفقات العامة في الجزائر لم يكن لها الدور الحاسم في التأثير في معدلات النمو الحقيقية، وذلك على الرغم من ارتفاع تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- انطلاقا مما سبق ومن أجل رسم استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم لتحقيق معدلات نمو مستدامة وغير مرتبطة بتقلبات أسعار النفط يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

- ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام في الجزائر وتغليب كفة الإنفاق الاستثماري وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والقطاع الخدمي يقابل ذلك ضغط لحصة الإنفاق الدفاعي والأمني إلى الحد الذي لا يجعله يلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العام.
 - ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية . وذلك من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم الإستيراد الذي تنامي في السنوات الأخيرة بحيث أصبح يمثل خطرا على التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.
 - إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير.
 - ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري.
 - تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال السياسات المالية المدعومة للقطاع الخاص كإعانات المباشرة المقدمة للقطاع الخاص أو التحفيز والإعفاء الضريبي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتطويره
- المراجع والهوامش:

- 1-Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P:09.
- 2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 11.
- 4- مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.
- 5- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.
- 6- جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. www.ina-syrie.com/tbl_images/file_pdf0473.
- 7- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.
- 8-Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington, 2008, p 1.
- 9- على أساس التعريف السابق، و منذ 1950 حتى الآن، حققت عدة دول النمو المستديم من بينها دول من منظمة التعاون الإسلامي : بوتسوانا(1960-2005)، البرازيل (1950-1980)، الصين (1961-2010)، هونج كونج التابعة للصين (1960-1997)، أندونيسيا (1966-1997)، اليابان (1950-1983)، كوريا الجنوبية (1960-2001)، ماليزيا (1967-1997)، مالطا (1963-1994)، عمان (1960-1990)، سنغافورة (1967-2002)، تايوان التابعة للصين (1965-2002)، و تايلاند (1960-1997)، و تقترب كل من الهند و فيتنام للانضمام إلى هذه المجموعة، أنظر: علي عبد القادر علي، مراجعة تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام و التنمية غير الإقصائية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، الكويت، جوان 2009، ص 81.
- 10- حسب توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند و فيتنام في 2016 يمكن اعتبارهما من اقتصادات النمو المستديم.
- 11- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-91.
- 12- منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك "، تقارير الأمين العام ، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.
- 13- حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، 2008، ص30.
- 14- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2008.

- أنظر كذلك:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثاني والأربعون، الكويت، 2015، ص45.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثالث والأربعون، الكويت، 2016، ص50.
- 15- مصطلح المرض الهولندي (Dutch Disease)، المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه. ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ " لعنة الموارد" وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبني على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.
- 16 - مصالح رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001-2004"، من موقع:
www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.html.
- 17 - تقرير بنك الجزائر، 2016
- 19- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات أخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أفريل 2010، صص 11-12.
- 20- أوغو فاسانو، زبير إقبال، بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص8.
- 21- بيدرو رودريغيز، قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، 2011، ص43.
- 22- بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، صص 4-5.
- 23- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص10.